



التدهور الاقتصادي الذي نخشاه

ما زالت تصل لأسماعي أصداء أغنيات " شدي حيلك يا بلد " الأيادي في الأيادي والعيون على الأعادي ". والتي انطلقت في أعقاب ظروف كارثيه أحاقت بمصر نسال الله ألا يعيدها ، كان الهدف من تلك الأغاني استنهاض الهمم وجمع الشمل وتوحد الهدف . وقد نجحت تلك الأغاني في توحيد الشعب خلف قيادته مما عبر بنا من ذل الهزيمة إلى شرف النصر المؤزر في معجزة في يقيني أنها لا تتكرر مرتين في العمر .

ويعن لي أن أتساءل عما جد لاستحضر تلك الأصداء الوطنية ، هل لأن مصر في حاجة مرة أخرى لتتوحد تحت هدف واحد بكل فئاتها وتقسيماتها الجغرافية وتوجهاتها الفكرية و الايدولوجية لا ترى فيه هدفاً أسمى من مصر الوطن بكل ما يحمله هذا الاسم من معان ليسقط ما عداها من أهداف عن الحسبان ؟ هل دخلنا في دائرة الخطر المحقق؟! هل حسابات الصراع على السلطة في المرحلة الحالية والقادمة من شأنها أن تسقط الهدف الأسمى وتعلو عليه أهداف أقل قيمة؟!

وبصفتي انتمى مهنياً للمجتمع الصناعي وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الصناعي بمدخلاته ومخرجاته وعلاقته باقتصاد الدولة مدأ وانحساراً فإنني أجد نفسي ملزماً بالبقاء داخل هذا الإطار والبعد عن الحديث في السياسة بنطاقها الواسع لألتزم بمفاهيم الاقتصاد الصناعي حيث تطل برؤوسها العديد من السلبيات التي تنذر بالخطر كل الخطر . فما تشهده المرحلة الحالية من واقع نحياء يعلن بجلاء أننا نمر بمرحلة تضخم اقتصادي (Inflation) أخذ في التنامي سيمتد أثره ليطول التكلفة الصناعية ليخرجها خارج الإطار كما سيمتد أثره السلبي على الطبقات الفقيرة والمتوسطة في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

يتزامن هذا مع تحريك في أسعار المكونات الأساسية للطاقة والوقود السائل والشرائح الضريبية مما سيدخل الصناعة والأنشطة في دائرة تتشابك مع الأولى من انفلات في السيطرة على كلفة المنتجات مما يخرجها عن دائرة القدرة التنافسية عالمياً ومحلياً وهو الأخطر .

فمع أهمية التصدير من أنه مصدر للعمالات الحرة التي تستخدمها الصناعة في جانب من استيراد خاماتها إلا أن المنافسة المحلية وفقدان قضيتها سيدخل الصناعة المصرية في نفق مظلم



وهو دخول واردات خارجية لسلع لها مثيل محلي وذلك بأسعار منافسة . ومع سوء هذا الموقف أخذاً بالتحليل الوصفي الذي أوردناه إلا أن هناك ما تزداد خشيتنا منه ألا وهو الأسوأ من الناحية الاقتصادية وهو تكون ظاهرة ما يسمى الركود الاقتصادي (Stagnation) .

فمن المعروف أن تلاقى ظاهرة التضخم مع ظاهرة الركود الاقتصادي ينشأ عنهما ظاهرة خطيرة جداً تعرف باسم (Stagflation) والتي يكون لها عادة تأثيرات مدمرة على اقتصاديات الدول صغرت كانت أم كبرت فالهم في ذلك سواء . وتسمى ظاهرة (Stagnation) بالتباطؤ الاقتصادي وفي صورتها الحادة بالركود الاقتصادي بمعنى أن الأسواق تتباطأ معدلات دورانها إلى ما يقرب من السكون وذلك بفعل انهيار الأسعار حيث يتم تغيير أسعار السلع عدة مرات في اليوم الواحد- كما حدث في الأرجنتين في الماضي - يتم قبلها إيقاف البيع والشراء للحاق بأسعار التكلفة المتزايدة وهي تبدأ عادة بعدم القدرة على السيطرة على موازين التجارة مع العالم الخارجي وعدم القدرة على سيطرة الدول على أسعار عملاتها لتكفل لها الحد الأدنى من الثبات أمام العملات الخارجية وتأخر الدولة في الوفاء بسداد أسعار وارداتها من السلع الأساسية مما يؤدي بالدولة إلى حبس صادراتها لحين السداد المسبق وهو الأمر الذي يدخل أي دولة إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الهابطة التي يستعصى معها إيقاف الترددي الاقتصادي المتوالي .

هذا أمر يشرح سيناريو الرعب للدولة التي جرفها التيار في فترات من الزمن إلى أن أنقذتها اقتصاديات كبرى فأخرجتها عن دائرة الحلقات الهابطة المتوالية (Vicious Circles).

والتاريخ يذكرنا بالهوة السحيقة التي سقطت فيها دول من أمريكا اللاتينية لما يقرب من عشر سنوات إلى أن امتدت الإرادة الدولية بتوجيه من الولايات المتحدة لتدعم هذه الاقتصاديات بقوة لتخرجها من الحلقات الهابطة وتدخل بها إلى دائرة الحلقات الاقتصادية الصاعدة (Vicious Circles) لتصبح الآن من الاقتصاديات القوية التي يشار لها بالبنان .

هذا الحظ الطيب لم يصادف دول أفريقية كثيرة فاستمرت في دائرة الحلقات الهابطة ليمضى بها الحال من سيء لأسوأ لأن العالم لم يجد لنفسه مصالح فيها تدعوه للتضحية بمخصصات مالية ضخمة تخرجها من كبوتها فانتشرت فيها الأوبئة والأمراض وعم الفقر والجوع وبقت الأيدي العاطلة بلا عمل وغدت الأنشطة الاقتصادية بدائية أكثر مما كانت عليه .



لذا يجب علينا في مصر ألا نغفل أن هناك أخطارا محدقة بنا يجب ألا نعطيها الفرصة لتحكم سيطرتها السلبية على الاقتصاد فتخرج الأسعار عن نطاقها المقبول .

أعيدوا السيطرة على أسعار العملات الحرة وموقعها من الجنية المصري ووفروا له فترة ثبات يبقى عليها وهو أمر يعلم الخبراء أدواته ووسائله لا تدخلوا أعباءً ضريبية جديدة على الصناعة من شأنها أن تزيد الخلل في القدرة التنافسية للصناعة المصرية محلياً وعالمياً .

أعيدوا مصر إلى مكانتها على خريطة السياحة العالمية فتى تملك بنية أساسية تحسدنا عليها الدول الأخرى اعملوا على أن تبقى أسعار الطاقة للأغراض الصناعية داخل نطاق القيم المتعارف عليها دولياً ويكفى أن نعلم أن الطاقة للصناعة هي طاقة إنتاجية ذات قيمة مضافة يمتد أثرها على المجتمع بأكمله بدءاً من تنشيط سوق العمل وانتهاءً بتحفيز دوران رأسمال العامل والذي ينعكس أثره على السوق التجاري ليصب مردودة مرة أخرى في الخزانة العامة في صورة ضرائب عامة و ضرائب مبيعات ورسوم جمركية .

ولعلنى أكون من المنتمى للنظرية القائلة بأن على الدولة أن تقتضى مستحقاتها وحقوقها من آخر المنظومة الصناعية لتكون شريكاً في الربح وليس كما هو مألوف في كثير من الأحيان أن تقتضى تلك الحقوق في أول المنظومة في صورة ارتفاع في أسعار الأراضي الصناعية والمرافق التي يتم توصيلها للمجتمع الصناعي من كهرباء وغاز لأنها في هذه الحالة تكون عبئاً على منظومة النجاح بدلاً من أن تكون شريكة فيه .

وقى الله مصر وأبعدها عن دائرة التباطؤ والركود الاقتصادي حتى لا يحدث ما لا يحمد عقباه .

في انتظار فجر جديد يصبح فيه الاقتصاد حاكماً للسياسة بعد أن كان لفترة امتد أثرها محكوماً بها وخاضع لها .